

## لماذا «فاجأتنا» انتفاضا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية(\*)

(\*\*) جاك أ. قبانجي

أستاذ علم الاجتماع والإبستيمولوجيا في الجامعة اللبنانية، سابقاً.

«إن ما بدأ في ساحة التحرير يبقى عميق الطموح: فالمصريون، الذين لم يكتفوا بإسقاط الرئيس، يهدفون إلى المفاوضة على عقد جديد مع الدولة - التي تضمّ العسكر - والتي لطالما تجاهلتهم. فإذا ما تمكّنوا من ذلك، يصبح إرث الميدان رؤية جديدة للمجتمع العربي ذاته، في أقل الاحتمالات».

منى النجار

### مقدمة

للمرة الأولى منذ ما يقارب نصف قرن، تستعيد الساحات العربية ديناميتها، وتمتلىء بألوف مؤلّفة من مختلف فئات الشعب، فتبسط «سلطانها»، وتعلن على الملأ مطالبها، وتستعيد زمام مبادرة كانت قد امتلكتها في لحظات معدودات من تاريخ المنطقة العربية الحديث. وبدل أن تستكين، بعد انتفاضتها الأولى، استمرت تملأ المساحة كاملة في القول، والفعل، وابتداع الوسيلة وتحويل «المستحيل» إلى ممكن. كان ذلك في ساحات تونس أولاً، ثم انضمت مصر إلى الركب، وأعطته من الدفع ما يعجز غيرها عنه. وبعد ذلك، توسعت الدائرة وعمّت الساحات، كل منها ينبض بما نضحت به طويلاً من معاناة بؤس وتهميش، إلى مهانة وازدراء للحقوق، وصولاً إلى الاحتباس في شرط الرعية. هذه شعوب تعودت الصبر لكنها، على عكس ما قيل، لم تتعود الخنوع.

لقد شكلت اللحظة التاريخية هذه امتحاناً عسيراً للأئظمة العربية، فانهار بعضها،

(\*) كان المحمّز لي على كتابة هذا النصّ الأفكار التي قدمتها في الندوة التي عقدت بدعوة من المجلس الثقافي للبنان الجنوبي وبمبادرة من رئيسته، أ. حبيب صادق، بتاريخ ٣/٣/٢٠١١. فلهما أدين بالشكر والتقدير.

الواحد تلو الآخر، فيما توجست أنظمة أخرى مخاطر اللحظة الآتية، فحاولت تأخيرها عبر «عطاءات» وتقديرات وزيادات على الأجور، مرفقة بتعزيز آلة القمع وتعميم الموانع<sup>(١)</sup>، وهي إجراءات تُظهر أن السلطة في الوطن العربي ما زالت تعتبر أن لها وحدها أن تقرر متى وكيف تتحكم في توزيع الموارد العامة تبعاً لأولويات تمسكها بالسلطة.

غير أن الزلزال الذي تميد تحته بنية السلطة في الوطن العربي لا يشكل تحدياً لهذه الأخيرة فقط، بل هو يضع العلوم الاجتماعية، وبالأخص منها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية، في مواجهة صلاحية أدواتها ومناهجها، التي استُخدمت في دراسة المجتمعات العربية و«فهمها». فهذه المجتمعات كثيراً ما اعتُبرت «راكدة» و«عصية على التغيير» بسبب من ضعف، بل من غياب، «إحساس» شعوبها بالحاجة إلى الديمقراطية، وما تنطوي عليه من مبادئ ومعايير وآليات خاصة بالتمثيل السياسي والرقابة والمحاسبة، أي إنها اعتُبرت مجتمعات «استثنائية»، تعدها عسف سلطة استبدادية على مدى قرون. والاستثناء المقصود هو استثناء النص الديني كما استثناء السلطة الزمنية معاً.

هذه «المسئمة» الشائعة في حضن هذه العلوم آلت ببعض العلميين الاجتماعيين إلى تغليب المقاربة، التي ترى هذه المجتمعات بصفحتها مجتمعات ساكنة تحكمها بنى اجتماعية تقليدية، مثل القبيلة ومشتقاتها، بالإضافة إلى الطوائف والإثنيات. ومن نافل القول إن هؤلاء العلميين لم يقوموا إلا بتكريس ما سبقهم إليه علميون من مشارب نظرية تغلب «النهج الثقافي» مدخلاً إلى قراءة مجتمعاتنا ولفهمها.

في هذه المقالة سنحاول أن نطرح مجموعة من الأسئلة الهادفة إلى معرفة السبب الكامن وراء عدم توقُّع - (نا) الحدث التاريخي الذي فجرته ثورة تونس وتعهدته ثورة مصر، وتعمم من ثم على العديد من البلدان العربية. هذا من جهة أولى، أما من جهة ثانية، فإن الأسئلة ترصد الكيفية التي من خلالها يمكن - (نا) أن نعيد قراءة الحدث، وأن نحاول فهم دلالاته المتعددة.

## أولاً: ما الذي منعنا من رؤية التغيير الآتي؟

كانت الصحف الغربية سبّاقة في طرح السؤال حول المانع الذي عطل إمكانية توقُّع الزلزال العربي في بداياته. كما كانت نيويورك تايمز من الصحف الأسبق بين أقرانها في تلمُّس القلق السياسي والاستراتيجي من هذه المفاجأة، فكرست له ملفاً (New York Times, 2011)، خاصاً بعنوان «لماذا لم تتمكن الولايات المتحدة من ارتقاب الانتفاضات العربية؟»، حفل بأراء ذوي الشأن، من أساتذة وباحثين وخبراء في شؤون المخابرات. وتراوحت تقديرات هؤلاء بين إبراز الشخّ المالي المكرس للأجهزة المعنية بالمتابعة، إلى صعوبة التقدير عندما تتحول الاحتمالات الطويلة المدى إلى وقائع راهنة، مروراً بمسؤولية الرئيس الأمريكي

(١) هذا بالأخص ما قامت به العربية السعودية التي أهدقت العطاءات وواكبتها بتعميم حضور الشرطة الدينية وتعزيز صلاحياتها، بالإضافة إلى تعيين ٥٠,٠٠٠ رجل شرطة جديد. انظر: (النهج، ٢٠١١).

وإدارته عن ضعف التبصر؛ إذ، كما يلاحظ ريتشارد بيتس في الملف المذكور، فإن «... التحليل المخبراتي غالباً ما حذّر من أن أنظمة عدة خارج نطاق الغرب لا تتمتع بالمناعة ضد عدم الاستقرار، في حين إن المسألة تكمن في عدم القدرة على معرفة ما الذي يحفز سلسلة الأحداث التي تُنتج التغيير (كما كان الأمر حين أحرق المواطن التونسي نفسه)». ويدعمه في استنتاجه هذا بيتر برغن حين يقرر أنه «كان من الممكن توقُّع مسار الأحداث في الشرق الأوسط مع استمرار سيطرة الأنظمة السلطوية، ذات القاعدة العائلية، التي لم تقدم الكثير لشعبها. وبالتالي، فإن مسألة تغيير الأنظمة كانت مسألة توقيت، وهي مسألة تتجاوز قدرة البشر على التوقُّع».

لم يقتصر النقد على الضفة الأمريكية من الأطلسي، بل تعداها إلى قلب القارة الأقرب والأكثر «التصاقاً» بموقع الحدث؛ فهنا كان «الاطمئنان» سيد الموقف، وقد عبرت عن ذلك وزيرة الخارجية الفرنسية حين اقترحت إرسال قوة قمع مدربة إلى تونس في الأسابيع الأولى للانتفاضة التونسية. لكن يجب ألا يُفسَّر موقفها بصفته حالة خارج الانتظام العام؛ إذ كما يبين دوني بوشار (Bauchard, 2011)، تعقياً على طابع المفاجأة الذي اكتسبه الانتفاضة تلك، فقد استقرت أخبار الثورة في تونس في الصفحات الداخلية من الصحف الفرنسية تحت عنوان «الاضطرابات الاجتماعية»، بدون أية إشارة إلى مخاطر اهتزاز النظام نفسه.

تقدم هذه العيئة من الآراء إشارة صريحة إلى عيش «الصدمة العربية» في ذهن المتابعين في العالم الغربي. ومع ذلك، فإنها لا ترفع اللثام عن الحجب التي لم تسمح، من فرط كثافتها، برؤية الآتي. والحجب هذه ليست، كما تقدّر، من نتاج التقصير المخبراتي ولا التقني أساساً، فحسب، بل هي تركز في العدة التي حكمت النظر إلى مجتمعاتنا، وما يفعل فيها من قوى اجتماعية، وما يكبل حركتها من أطر مؤسسية، وما يضبط تراتبية السلطة «الاستبدادية» فيها، بالإضافة إلى ما يعتمل فيها من أفكار وتطلعات.

ففي الواقع، يصعب القول إن ما كانت تموج به المجتمعات العربية كان عصياً على الرصد والمتابعة والتحليل في إطار العلوم الاجتماعية؛ فهذه المجتمعات عرفت العديد من مظاهر الاعتراض والتلمل، وحتى المواجهة المباشرة. هكذا كان أمر النضالات العمالية التي استمرت على مدى عقود في مصر، وتساعدت في العقد الأول من الألفية الثالثة، وكذلك الأمر في تونس، حيث انضمت الجماعات المهنية، على غرار الحاصل في مصر، إلى التحركات الشعبية طلباً للحريات. لكن النظم الاستبدادية لم تعدم وسيلة لتعميم القمع أو مصادرة الحريات السياسية، وهي واجهت التحركات المطالبة بالشراسة نفسها، وحصرت حق التنظيم النقابي بما يمكن تسميته نقابات السلطة<sup>(٢)</sup>. أما الاحتجاج الصادر عن جماعات دينية أو إثنية أو نسائية أو شبابية، فلم يكن مصيره أقل سوءاً، فكيف افتقد النظر «العلمي» حساسيته إزاء شبكة

(٢) يلاحظ صلّوخ ومور في دراستهما عن تطوّر العلاقات بين المنظمات المهنية والأنظمة السلطوية في بعض البلدان العربية، من خلال معادلة «الاحتجاج أو التنسيق» (Contestation or Coordination)، كيف أن المنظمات هذه تعرّضت، عندما دخلت في علاقة مواجهة مع هذه الأنظمة، للحلّ وإعادة التشكيل كي تصبح مجرد امتداد لأجهزة السلطة تنفّذ ما تراه هذه الأخيرة. انظر: (Moore and Salloukh, 2007: 53-76).

الاحتجاج الواسعة هذه؟ ولماذا انشغل في الآن نفسه برصد كل شاردة وواردة يكون مصدرها التخوف على النظام، أو تنامي «خطر» التنظيمات الإسلامية، أو تعاظم «الإرهاب»؟

ليس من الصعب التفتيش عمّا يقبع وراء هذا التجاهل من جهة، وتلك الحساسية المفرطة من جهة ثانية؛ فالنظر «العلمي»<sup>(٣)</sup> في الحالة هذه وجهته فكرة استقرت طويلاً في ذهن واضعي السياسات في مراكز السيطرة العالمية، وهي تمثلت بأولوية الاستقرار على التغيير؛ استقرار يسمح باستمرار التوازنات الإقليمية الكبرى (على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي وتأميناً لمصادر النفط وإمداداته مثلاً) في ما يتصل بأولويات الولايات المتحدة الأمريكية. ويتيح، في حالة أوروبا على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ما تقدم، ضبط حركة الهجرة «غير الشرعية» نحو أوروبا الجنوبية والغربية، من مصادر عربية أو أفريقية بالأخص (لا سيما من طريق ليبيا وتونس والمغرب، وهي البلدان المفتوحة على الضفاف المتوسطية لأوروبا الجنوبية).

يمكن لنا أن نرصد بيسر نسبي أسباباً أخرى لانكفاء الاهتمام هذا، لكن النظر «العلمي»، وتحديدًا في ميدان العلوم السياسية، انحاز إلى ترقب ورصد كل ما كان يهدد الاستقرار، فتوالى الأبحاث حول الجماعات الإسلامية وأنظمة الحكم<sup>(٤)</sup>، وأفردت أعمال كثيرة حول موضوعات يفترض أنها تعزز استمرار هذه الأنظمة وتمدها بعناصر القوة (الحكم الرشيد، تحديث المؤسسات، الخ). كما اهتمت أعمال أخرى بمصادر المشروعية، وتعقب النخب، وتطور علاقاتها بالسلطة<sup>(٥)</sup>، في حين بدت الموضوعات «التقليدية» أقل إثارة للاهتمام «العلمي»، وهي الموضوعات المتصلة بالتركيب القبلي للسلطة في بعض البلدان، والتعدد الديني أو الطائفي في بلدان أخرى، بالإضافة إلى النزعة الانفصالية في بعضها الأخير (العراق، السودان، لبنان، المسألة الأمازيغية، إلخ).

وهكذا، فباستثناء أعمال محدودة جداً، تركّز النظر البحثي على حالات الانقسام المجتمعي الموروثة من ماضي هذه المجتمعات، بدون التدقيق في حاضرها والديناميات والقوى التي تصنعها. كما اختُصرت مداخل البحث، إلى حد كبير، بمدخل واحد هو «البُعد الثقافي» الذي أسبغ عليه معنى محددًا ينطوي على صفات «ثابتة» و«محايدة» لخصوصية «عربية» مفترضة. وإذا كان التأثير الفيبري<sup>(٦)</sup> بارزاً في هذا الاختصار، فإن اعتماده بدون

(٣) كما يمثله خبراء العلوم السياسية والاجتماع السياسي بالأخص، كما ستُضح الصورة تباعاً.

(٤) على سبيل المثال، انظر مراجعة برايان تيرنر (Bryan S. Turner) لمجموعة معبّرة من هذه الأبحاث في: (Turner, 2003: 139-147).

(٥) نقع على عتبة من هذه التوقعات في عمل نُشر عشية الانتفاضة المصرية، حيث نقرأ: «حالة ثالثة هي الخبرة المصرية، التي من الوارد أن تؤثر بشكل غير مباشر في المعادلات السياسية، نظراً إلى حساسية تلك الفترة، والحديث عن مرحلة (أو وجود مؤشرات على بداية مرحلة) «ما بعد الرئيس مبارك» التي ستحمل عدّة سيناريوهات ما زالت جميعها غير مؤكّدة، منها مشروع توريث السلطة لنجل الرئيس، جمال مبارك، وآخر يتعلّق ببدايات أخرى غير واضحة من داخل الدولة ومؤسساتها السيادية، وأخيراً هناك «سيناريو محمد البرادعي» الذي حركّ مياهاً راكدة كثيرة، ونال تعاطف قطاع مهم من النخبة المصرية». (الشويكي، ٢٠١١: ١٠٢-١٠٣).

(٦) يبيّن كلٌّ من طارق ي. إسماعيل وجاكلين س. إسماعيل محدوديّة النظر الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر) في =

تدقيق نقدي أدى أيضاً إلى تركيز الاهتمام على مسائل دون غيرها، مثل: السلطة (الدولة) المؤرثة، أو الدولة البتريمونيالية (Patrimonial State) و/أو الاستبدادية، والنخب والمشروعية، وعقلنة السلطة في إطار نيوليبرالي. ولكن، لماذا غابت المداخل الأخرى؟ لماذا غابت دراسة الديناميات والقوى الاجتماعية والصراع الاجتماعي خارج نطاق التعارض بين السلطة والنخب؟ وبكلمة، لماذا غابت مشكلات كانت حاضرة في الهمم البحثي في ستينيات وسبعينيات وبعض ثمانينيات القرن المنصرم، على الرغم من أن الشروط التاريخية التي أفرزتها ما زالت قائمة؟ ولماذا عصت مسائل تنصدر لائحة التظلم الجماهيرية المعروضة الآن بإلحاح، مثل رفض المهانة – التي جعلتها الأنظمة عنواناً بارزاً لممارساتها القمعية التي شرعتها حالة الطوارئ شبه المعممة – واستعادة الكرامة الإنسانية كاملة<sup>(٧)</sup>؟ هذه أحجية حلها يسير: فقد بسط مفهوم «النيو- ليبرالية» أجنحته المتعددة على مجالات الاقتصاد، وشروط العمل، والثقافة، والتعليم، والحقوق والحريات، والحكم وضرورة «ترشيده». وبذلك، قبع في الظل كل ما لا يتفق مع إطار التفكير هذا، وسفّه بالتالي من استمر يتحدث عن مفهوم الاستغلال بدل مفردة الفساد وحدها، وعن ضرورة إعادة توزيع الدخل وبسط الحماية الاجتماعية مقابل تأكيد الإنجاز والاستجابة لشروط السوق، وعن الرأسمالية الريعية إلى جانب العولمة والحكم الرشيد، وعن الطبقات وصراعها عندما يتم الحديث عن النخب، وعن تعارض شرط المواطنة مع استمرار هدر الحريات والحقوق.

## ١ - لماذا اختزل النظر البحثي؟

انعطف النظر البحثي في الوطن العربي عموماً منذ منتصف الثمانينيات الفاتئة إلى موضوعات تحولت في العقدين اللاحقين إلى مداخل إلزامية للبحث؛ فبعد أن كان النظر هذا مهتماً، على امتداد الستينيات والسبعينيات وبعض الثمانينيات، بمسائل مثل التنمية والبنية الاجتماعية والطبقات والجماعات الإثنية والتغيير الاجتماعي والعمل والعمالة والدولة، تحول إلى الاهتمام شبه الحصري بمسائل مثل حقوق الإنسان والنخبة والمثقفين والعولمة والدين (الإسلام خصوصاً) والحركات الإسلامية والدولة والديمقراطية والمرأة<sup>(٨)</sup>، منذ نهاية الثمانينيات. وفي تحوله هذا، انزاح مركز النظر عن المجتمع ب كليته لصالح المقاربة (هل علينا أن نقول المعالجة؟) القطاعية والفئوية غالباً، ففقد بذلك الصراع

(Ismael and Ismael, 1997).

دراسة الإسلام والمجتمعات العربية في عملهما: =

ومن أجل معالجة أشمل للموضوع، انظر: (Turner, 1974: 230-243, and British Journal of Sociology, 2010: 161-166).

(٧) لا شك أن المطالبة بإلغاء قوانين الطوارئ شكّلت عنواناً دائماً في بعض التحركات الشعبية المتمحورة حول «حقوق الإنسان» في بلدان مثل مصر (كما كان الأمر مع حركة «كفاية» مثلاً)، لكن انتشار هذه القوانين في العديد من البلدان العربية، من الجزائر إلى عراق ما قبل الاحتلال الأمريكي وما بعده، مروراً بتونس ومصر وسورية، بالإضافة إلى اليمن والبحرين اللذين انضمّا على عجل إلى لائحة حالة الطوارئ الطويلة، استعصى على القسم الأكبر من العلميين السياسيين. ولم يبرز في «التقارير العربية حول التنمية الإنسانية»، وبالارتباط مع «الإرهاب»، إلا في تقرير العام ٢٠٠٥ المتمحور حول وضع المرأة عربياً (UNDP, 2005: 40).

(٨) نحيل في هذا المجال إلى عملنا التالي: (قبانجي، ٢٠٠٥: ٥٧ - ٨٧).

الاجتماعي أهميته بصفته منطلقاً للفهم السوسولوجي لصالح الدمج («دمج» الحركات الإسلامية<sup>(٩)</sup> والمرأة والشباب والفئات الهامشية... الخ) والترشيد والإصلاح خطوة خطوة. ولم يقع ذلك في مجال الخطاب ولا التحليل فحسب، وإنما انهمكت المنظمات غير الحكومية، سواء كانت عالمية أو محلية، في «عقلنة» تدخّلها الاجتماعي الهادف، بالاستناد إلى التوجهات عينها، وسعت إلى التأثير في بنية وأداء السلطة (حكومات وأجهزة) والمجتمع المدني، مستلهمة الوجهة نفسها. ومن اللافت في هذا السياق ما يلاحظه أحد الباحثين من أن الجيل الأول من المنظمات غير الحكومية التي نشأت في المجال العربي، وانعقد لوائها لناشطين من ميول قومية أو إسلامية بالأخص، ترددت في الانفتاح على المنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، في حين إن المؤسسين والناشطين من الجيل الثاني، الذين امتلكوا خلفيات يسارية مطعّمة بقيم ليبرالية بالأخص، «كانوا أكثر استعداداً من أقرانهم من الجيل الأول للاندماج في النظام الدولي» لحقوق الإنسان (Awad, 1997: 59-76). وفي ذلك كله انعقد الرهان على الدور الخاص (لا بل الاستثنائي) للنخبة التي عليها في الآن نفسه أن تشكّل قوة ضاغطة على السلطات، وأن تتجاوز «الاستقالة السياسية للجماهير»، وهي «الجماهير» عينها التي غابت عن المشهد المفاهيمي المسيطر.

هذا التحول واكبه في النظر المفهومي السياسي السائد تشديد متماد على معالجة ما اعتُبر ركوداً و«استثناءً عربياً»، بالنظر إلى انكفاء «الساحة» العربية عن مجاراة غيرها من الساحات في طرح قضية الديمقراطية بصفقتها مسألة ملحة بامتياز. وتبعاً لحماذي رديسي (Redissi, 2004)، فإن مصدر هذا الاستثناء مركّب لكنه يؤوّل إلى الفشل المتكرر لدعاة الإصلاح بسبب تواطؤ مثلث الأطراف: رجال الدين، والسلطة (الأمير)، والرأي العام. وهذا المكوّن الأخير يتحرك بصورة طبيعية في هذه الحلقة المفرغة، لأنّ إعدادة تمّ طبقاً لرؤية للدين عفا عليها الزمن، وتتعهدتها المدرسة العمومية ويعممها الإعلام (Redissi, 2004: 22 and 209). وإذا كان عمل رديسي هذا يتميز بتتبع دقيق لسّمات «الاستثناء الإسلامي» ومفاعيله، فإنه يميل في المطاف الأخير إلى رؤية «الحل» أو «المخرج» في نبط – مثال فيبري الهوى لا يفترق عما تراه الكتابات التحديثية من «حلول»؛ فها هو يقرر في خلاصة قوله: «إن الإسلام السلطوي (الاستبدادي)، الذي لم يكن عصياً قط على قانون السوق الرأسمالية، لا شيء يمنعه، ظاهرياً، من الخضوع لحكم صناديق الاقتراع في ما إذا اجتمعت الشروط البنوية والثقافية [الملائمة]: اقتصاد متحرر، بالعمل ومناقبية الجهد، من الرهن الريعي؛ ذهن تساومي يحرك ناشطي الحقل السياسي؛ طبقات حاملة للديمقراطية (البرجوازية، الطبقة المتوسطة، المثقفون المستنثرون، والنساء) وطلّيقة في مجتمع مدني تضبطه دولة الحق (القانون)؛ «التوافق العام» (أو السجال)» (Redissi, 2004: 201).

تندرج هذه الرؤية في موقف نظري عام وشائع في ما يتصل بالمجتمعات العربية، وهو

(٩) من اللافت أن النّظر البحثي في الوطن العربي، كما في الغرب، الذي أفرد للإسلام والحركات والمنظّمات الإسلامية جزءاً مهماً من نتاجه بدأ مع الانتفاضات الشعبية المنطلقة من تونس وكأنّه زاغ عن الوجهة الفعلية هذه؛ فخطاب الحركات الجماهيرية لم يحضر فيه الدّين، بصفته مطلباً خاصاً، مثل تطبيق الشريعة أو رفض الديمقراطية بصفقتها مخالفة لمفهوم الشورى.

موقف ينتسب إلى ماكس فيبر<sup>(١٠)</sup>، حيث تؤول قراءته للذهنية الرأسمالية في شروط تاريخية ومجتمعية محددة (الغرب المستنير بالبروتستانتية التي حفزت انتشار الرأسمالية العقلنة بالحساب الرأسمالي) إلى دليل إسقاطي على واقع مجتمعي عربي (موصوف بالإسلامي)، دونما مساءلة لمدى صلاحية المنظومة الفيبرية في الحالة هذه. وبهذا الاختزال للفهم الفيبري، يتمّ التفاضل عن الفجوة التاريخية والمجتمعية، كما يتم من ثم القفز إلى استخدام الأدوات بدون تفحص؛ فإزاء سلطة الدين والدولة الاستبدادية، ليس ثمة من مخرج تحليلي و/أو عملي إلا بالرهان على قوة اجتماعية بعينها: إنها «الطبقة المتوسطة» و/أو النخبة، في حين إن الرؤية عينها لم تتساءل عمّا يبرر الانتقال من «الاستثناء» إلى «الحداثة» عبر المرور ببوابة النخب «الحديثة» ما دامت النخب الإصلاحية فشلت في مهمتها تحت وطأة التلاحم بين رجال الدين والحاكم والجمهور! فهل تكون القوى الحديثة، موضع الرهان، من طينة مختلفة؟

إلى أين يقود هذا الرهان؟ يؤكد الكثير من الأبحاث والدراسات أن البرجوازية وفئات غالبية من الطبقة المتوسطة والمتقنين (وبعضهم «متنور») تشكّل السند الاجتماعي للنظام السياسي - الديني القائم؛ فالعديد من الأعمال الموقوفة على الجماعات الإسلامية، وبالأخص منها جماعة الإخوان المسلمين، تبين أن العمود الفقري يتكوّن من الشرائح المتوسطة، بما فيها نساء هذه الشرائح. كما إن القوى الاجتماعية نفسها هي من يشكّل قاعدة النظام الاقتصادي - الاجتماعي الذي يستند إليه النظام السياسي - الديني<sup>(١١)</sup>. وقد ذهب الرهان هذا شوطاً بعيداً بحيث كبلّ الذهن البحثي وضيق إطار رؤيته، فلم يعد ينظر إلى المجتمع إلا من زاويته، ولم يعد يتناول مسألة السلطة بالأخص إلا انطلاقاً منه. وعندما فاجأته الجماهير، المتعددة المصادر والمشارب، في ساحات التغيير من تونس إلى مصر، انكفأ إلى التفتيش عن النخبة<sup>(١٢)</sup> وعن دورها من جديد. والسؤال هنا هو: هل يمكن للموقف العلمي أن يتابع طريقه المرسوم بدون إعادة نظر في عدته بعد تلك الشرارة التي ألهبت الكثير من المجتمعات العربية؟ وهل يمكن للمفاهيم، التي أفقدتنا حسن الرؤية، أن تستمر هي عينها توجهنّا في سعينا إلى فهم ما استجد؟

(١٠) الانتساب هنا يمكن تلمّسه من خلال العودة إلى مؤلف ماكس فيبر: (Weber, 1989).

(١١) على سبيل التأشير يمكن مراجعة الأعمال التالية: (Turner, 2003; Kepel, 2000; Göle, 1997: 46-58; Daidalus, 2000: 91-117; Clark, 2004; Davis, 1984, and Tessler, 2002: 337-354).

(١٢) هذا ما تبرزه المادة الصحافية العجول، حيث يميل بعض المحلّلين إلى تجاهل المعطى الأساسي في الانتفاضات في الوطن العربي، المتمثّل في الحضور الحاسم للشعب، بمكوّناته الطبقيّة والثقافيّة المتعدّدة، في صنع الحدث والاستعاضة عنه بتوجيه «النداءات» المتتالية للنخبة كي تبقى قابضة على المبادرة السياسية والمؤسسية في وجه الشرعية الشعبية في الميادين العامة. طبعاً لا تكلف هذه «النداءات» نفسها عناء التدقيق في أحوال ومواقف النخب قبل الانتفاضات المتعدّدة وفي أثنائها وبعدها، ولا في حدود الصلاحية الإجرائية لمصطلح «النخبة» نفسه في السياقات العربية.

من الأمثلة على هذه المعالجة «النخبوية» الصحافية، المنطوية على الرغبة في إدامة الخطاب وتصويب الدور، انظر: (الزين، ٢٠١١)، بالمقارنة مع مقال آخر للمحلل نفسه (الزين، ٢٠١١ب).

## ٢ - انتفاضات نخبوية؟

بعد أن انهارت طموحات «التغيير من تحت»، التي راهنت دائماً على دور حاسم لـ «الطبقات الشعبية» في سياق «ثورة قومية واشتراكية»، بدأ النظر ينحاز إلى نسخة مجددة من التغيير «من فوق» لا يحاكي تماماً ما قامت به حتى تلك اللحظة التاريخية أنظمة الانقلابات على امتداد الوطن العربي، فانتقل الاهتمام إذ ذاك ناحية القوى الاجتماعية الحاملة مشروع التغيير «الديمقراطي الليبرالي»، في سياق التحول الذي اجتاحت في نهاية الثمانينيات مجتمعات كثيرة على امتداد أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بالأخص، بعد أن كانت الصين قد انطلقت في رحلتها نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي» منذ العام ١٩٧٨.

صادفت هذه المحاولة عربياً صعوبات نظرية ومنهجية متعددة؛ فالدراسات والأبحاث المتمحورة حول النخب، وبالأخص نخب السلطة، كانت آنذاك قليلة ومتفرقة ومتقدمة، وتبعاً لفولكر برتيس (Perthes, 2004: 3)، «تمت غالبية الدراسات بشأن النخب والنخب الصاعدة في البلدان العربية في الستينيات والسبعينيات» من القرن المنصرم. ومن ناقل القول إن أكثرها أجري تحت تأثير «البراديفم التحديتي» المسيطر أكاديمياً في تلك المرحلة. وكثيراً ما كانت الدراسات هذه تحليلية، لكنها نحت نحو التبرير أكثر من النقد، وبالأخص في ما يتعلق بالعسكر. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات تبقى إلى حد بعيد ملائمة للمقارنة بتلك المرحلة، بالأخص بالنظر إلى استتالة عمر الأنظمة العربية<sup>(١٣)</sup>.

لكن المقارنة من زاوية التركيب الاجتماعي - المهني والخبرة التاريخية تُظهر اختلافات كبيرة ومهمة بين نخب الستينيات والسبعينيات من جهة، وتلك الموزعة على مختلف مراكز القرار السلطوي<sup>(١٤)</sup> في النصف الأول من العقد الأول من القرن الحالي؛ ففي عقدي الستينيات والسبعينيات، كانت النخبة مكونة أساساً من سياسيين ومنظمين وإداريين وخبراء من المدنيين والعسكريين الأجراء، فيما استثنى منها قدامى التجار وملأك الأراضي، في حين إن طبقة المقاولين كانت ما تزال في طور التشكّل (Perthes, 2004: 13). في المقابل، تتميز النخب الجديدة بخصائص عدة، أبرزها ما يسميه برتيس «عامل المعرفة» (Knowledge Factor)، حيث تتنافس أقسام نخبوية عربية تبعاً لمصادر تكوينها: فأولئك الذين تم تكوينهم محلياً يتنافسون على مراكز العمل والمواقع مع الذين درسوا في الخارج: «إن ازدياد الحراك عبر الجامعات الوطنية قد يواجه مع ذلك حدوداً؛ ففي أرجح الاحتمالات، سيستمر الأشخاص الحائزون درجات علمية من الخارج في الحصول على أفضل حظوظ الاستخدام ضمن الأقسام التكنوقراطية من النخبة السياسية. كما إن النخبة المتمكنة ستستمر في

(١٣) هذه الخاصية «العربية» كنا لفتنا إلى دورها الاستثنائي في تعميم الفساد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي، وذلك في تحليلنا مفاعيل الفساد اجتماعياً في هذا الوطن. (قبانجي، ٢٠٠٥ ب: ٢٤٧ - ٢٦٧).

(١٤) يميّز برتيس بين ثلاث حلقات متمركزة الطابع داخل النخبة المرتبطة بالسلطة: إذ هناك الحلقة الأولى الضيقة التي تقرر الشؤون الاستراتيجية، والحلقة الثانية الوسيطة التي تمارس تأثيراً مهماً بدون أن تحظى مع ذلك بتقرير الشؤون الاستراتيجية. وأخيراً، هناك ما يمكن تسميته النخبة المنزوعة، مع حيّز أضيق من المبادرات والقرار (Perthes, 2004: 6).

إرسال أبنائها وبناتها إلى الجامعات في الخارج، أو إلى تلك العاملة وفق المناهج الغربية داخل بلادها، لأن ذلك هو وسيلة لإعادة إنتاج نفسها» (Perthes, 2004: 16).

ما يعيننا في ما تقدم يتمثل في هذا الانعطاف الثقافي الحاسم؛ فالنخب السياسية، وخصوصاً في الحلقتين الثانية والثالثة (تبعاً لتصنيف برتيس)، هي من يساهم بصورة غالبية في إنتاج التصورات والسياسات التي تعتمد في المواقع التي تشغلها ضمن بنية السلطة. هنا الإطار المعرفي - المفاهيمي الذي يغرف منه هؤلاء التكنوقراط، كما القسم الغالب من العلميين الاجتماعيين العاملين مع الوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية، أو في مراكز التعليم والخبرة المختلفة، يوفر أدوات تقرر سلفاً النتيجة التي يصبو إليها التحليل؛ إذ يكفي أن تختصر معرفة «الاجتماعي» بعدد محدود من المفاهيم، مثل النخبة والتحديث واقتصاد السوق والطبقة المتوسطة ومكافحة الفقر وترشيد الحكم والمؤسسات... إلخ، حتى يتسلل براديفم التكيف مع الواقع القائم. وبذلك ينزاح من مدى النظر العلمي إياه عالم الديناميات المجتمعية العميقة وقواها. وكل ما يخرج عن هذا البراديفم يمكن أن يوصف عند ذلك بالهرطقة «العلمية» أو بالفكر «الماضي». وقد شكّلت هذه النخب قاعدة اجتماعية متميزة أضفت مشروعية محددة على الأنظمة، التي تنتمي عضواً إليها، عبر تضخيم إمكانية «الإصلاح» التي يمكن لهذه الأخيرة أن تنهض به<sup>(١٥)</sup>. وقد تعايشت الأنظمة مع هذه النخب<sup>(١٦)</sup> عموماً ما دام سقف مطالبها محصوراً في تجميل النظام السياسي والمؤسسي، وتحسين أدائه في سياق تفعيل متنام لآليات السوق، بما في ذلك الاقتصاد الريعي<sup>(١٧)</sup>.

(١٥) في هذا السياق، نشير إلى أن مقاربة موضوع السلطة من زاوية استقرار «النظام السياسي العربي» تتجاوز رهان القوى الغربية؛ إذ هي شكّلت المدى النظري الذي تبلورت فيه المتابعة التي اعتمدها التفكير السائد إعلامياً وأكاديمياً (في ميدان «العلوم السياسية» بالأخص) وعلى المستوى العالمي والإقليمي وكذلك على المستوى العربي. فقد اقتطع هذا التفكير لنفسه مهمة النصّ والإرشاد، مصوباً بصورة دائمة ناحية السلطة والنخب المحسوبة تبعاً لرعاية مداخلها الفعلية أو المفترضة إلى معارج هذه السلطة. والمسألة التي يصعب على العلمي الاجتماعي أن يتجاهلها في الحالة هذه هي: كيف يمكن تمييز المسؤولية العلمية من الرغبة في التأثير في «الرأي العام»، ولعب دور ناصح الأمير معاً؟ هل يطرح العلمي السياسي، من زاوية مناقبيته المفترضة، المسؤولية الاجتماعية التي تترتب على ما يقوم به حينما يتجاهل ميدان الصراع السياسي الأعم وقواه، وهو صراع يتجاوز السلطة والنخبة معاً؟ إذا كانت مهمة العلم الرئيسية، كما يجدها غاستون باشلار، هي «كشف الخفي»، فما الذي يتذرع به العلمي السياسي (ومعه المحلل الصحافي) حين يؤخذ بجريرة مجانية فهم الواقع عن سابق إصرار وتصميم؟

وفي هذا السياق، من اللافت أن أحد أبرز العلميين السياسيين العرب الذي عمل تأليفاً ونشراً على موانع الديمقراطية في الوطن العربي يتحول إلى «مناشدة» هذه الأنظمة العسوية و«إرشادها» إلى أفضل الطرق كي «تتصالح» مع شعوبها بدل أن تقع فريسة الضغوط الغربية التي لا تراعي «خصوصياتنا» وتفقدنا ربما نعمة الاستقرار (سلامة، ٢٠١١)، والنصّ هذا كان قد ألقى في مؤتمر الإصلاح الضريبي في البلدان العربية (بيروت، ٢٠٠٤/٥/١٨).

(١٦) يُلاحظ برهان غليون أن الأنظمة العربية الاستبدادية ذهبت في تسلطها إلى حدود تتجاوز الدكتاتورية نفسها. فهي وضعت الدولة في خدمة النخب الفاسدة ضد مصالح الأمة. وهذا ما يستدعي في المقابل تفكيك المجتمع

(١٧) تقدّم الحالة المصرية مثلاً مميّزاً لهشاشة الاستخدام المتسرّع لمصطلح النخبة ولضعف قدرته الوصفية والتحليلية معاً عند مقاربة البنية المجتمعية للسلطة السياسية في البلدان العربية (زايد، ٢٠٠٥).

لم يأت هذا الحاجز «المعرفي» من الانكفاء المفهومي فقط؛ إذ عطّلت الأنظمة الاستبدادية، المرتكزة على توسع القاعدة الرأسمالية الريعية وبنية السلطة «الرعاية – الوراثة»<sup>(١٨)</sup>، التشكّل الحر للقوى السياسية المعيّنة عن الحراك الاجتماعي، وأبقت عموماً على قوى مندمجة في بنيتها وأدائها حتى وإن انتمت تاريخياً إلى المعارضة اليسارية والإسلامية. وهكذا، لم يكن المناخ متاحاً لمعرفة القوى والديناميات المجتمعية العميقة خارج ما ترتأيه نخب متعلمة ومطلعة، ينتمي أغلبها إلى الشرائح الجديدة، يمكنها التعبير عن مواقفها وآرائها ومطالبها في أبحاث أو تقارير يتلقفها الإعلام العالمي. وكذلك يفعل الإعلام المحلي، ولكن في حدود المتاح من حرية التعبير ومن إمكانية الوصول الحر (غير المراقب) للمعلومات والمعطيات. وهي تقارير<sup>(١٩)</sup> لم تكن تستعيد مفاتيح تحليل ومطالب إصلاح لم تثبت فعالية خاصة في السياق السلطوي العربي، كما يثبت ذلك فشل الأنظمة، موضع الرهان، في إنجاز «الإصلاح المتوقع» من جهة أولى، وانفجار المزاج «الثوري» الراهن على امتداد الوطن العربي من جهة ثانية.

ومع ذلك، فليس كل ما أتى مع مرحلة «اندحار» الفكر النقدي تعوزه قدرة الكشف. لكن المسألة الأساسية منهجياً تكمن في ما نتوخاه من اختيارنا لهذه المفاهيم، وفي كيفية استخدامها. وبهذا المعنى، فإن مفهوم النخبة مثلاً يصبح نافذاً نظرياً (تفسيرياً) وتحليلياً إذا لم يتحول أداة حجب لقوى تغييرية من الكتلة الأوسع اجتماعياً، المنتجة اقتصادياً والمهمشة اجتماعياً وسياسياً، لكن الحاسمة في خياراتها في اللحظات التاريخية الكبرى. وكما سنرى في المثال المصري تحديداً، فإن التقاطع، لا بل التمازج، في مواقف ومطالب هذين المكونين المجتمعيين هو الذي أنتج اللحظة «الثورية» التاريخية الراهنة.

## ثانياً: كيف نفهم حصول الثورتين «المفاجئتين» في تونس ومصر؟

أظهر الحاجز المفهومي طبيعة الصعوبة التي حالت دون توقّع انفجار الانتفاضات الشعبية في أصقاع متعددة من الوطن العربي. وعليه، كان يتعين علينا أن نحصد «المفاجأة» بعد أن تمادى النظر التحليلي في تركيب ترسانة من المداخل التي لا يقارب مجتمعاً عربياً بدون الاستعانة بها. وهكذا تم ترويج مدخل «التجانس المجتمعي/الثقافي» بصفته شرطاً مسبقاً كي يحدث التغيير. كما تم البناء على «المقولة» التي ترى أن الاقتراب الجيو-

(١٨) لقد فضلنا استخدام هذا التوصيف المركّب بهدف الإحاطة بخصائص النموذج السائد في أنظمة الحكم في البلدان العربية، بدل الاكتفاء بتوصيف اختزالي مثل: النظام الاستبدادي، أو الرعائي/الأبوي (Patrimonialist)، إلخ (قبانجي، ٢٠٠٥).

وبهدف معالجة موسعة لمفهوم الدولة الريعية، وبالأخص لمفهوم الدولة الرعائية/الأبوية، مع تمايز من المقاربة التبسيطية المستندة إلى ماكس فيبر انظر: (Schlumberger, 2004).

(١٩) على سبيل المثال لا الحصر، يمكن مراجعة تقارير «مؤسسة كارنيغي الأمريكية» حول واقع السلطة في الوطن العربي وكيفية «إصلاحها»، وكذلك الكثير من تقارير «مبادرة الإصلاح العربي». وإلى ذلك، فإن الكثير من «صانعي الرأي العام» من المعلقين والمحللين الصحافيين، الملتصقين بعالم السلطة، يمكن إدراجه في مرتبة دعاء «الإصلاح» الذي لن يأتي إلا من طريق النخبة و«الطبقة المتوسطة».

استراتيجي من مركز الصراع العربي - الإسرائيلي يحفظ للأنظمة سلامتها وبقائها «شر» السقوط تحت ضغط شعوبها<sup>(٢٠)</sup>.

استكانت نظرية التجانس<sup>(٢١)</sup> «الثقافي» إلى معطى مفترض يتمثل في أن التجانس المجتمعي هو شرط لا بد منه كي تتوافر إمكانات التغيير السياسي في المجتمعات العربية. وبالاستناد إلى هذا المنطق، لم يكن تغيير السلطة مدرجاً على جدول أعمال «التغيير من تحت» ما دامت الغالبية الساحقة من المجتمعات العربية مجتمعات «مركّبة»، أي مجتمعات مشكّلة من مكونات «موروثة»، مثل القبيلة والإثنية والطائفة. وهذه التكوينات هي، بحسب المنطق عينه، كابحة للتغيير لأن ديناميتها الأساسية انقسامية عمودية من جهة أولى، وتتمثل، من جهة ثانية، في إعادة إنتاج بسيطة لشروط استمرارها على حالها. وإعادة الإنتاج البسيطة هذه هي التي تسمح بتأمين «اللحمة» المجتمعية. وبذلك، فإن البناء «التقليدي» يستمر متحدياً عاتيات الدهر، ومعه يتجاوز المنطق الخلدوني جميع التحديات. هنا يرتدي الاجتماعي لباسه «الثقافي» الذي هو خاصية جوهرية غير قابلة للقراءة إلا بمفردات خلدونية<sup>(٢٢)</sup> أو تبعاً لمقاربة التجزؤ المجتمعي (Segmented Society).

في الحالة هذه، ثمة المفهوم الجاهز للاستخدام؛ فهو يسقط على الدينامية الاجتماعية وعلى مكوناتها دونما اعتبار للتحويل الحاصل في البنية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والثقافية والذهنية في المجتمعات العربية. والمفهوم في هذا المعنى هو لا تاريخي لأنه يتعامل مع المكوّن «الثقافي» بصفته ثابتاً ومحايثاً ومحدداً لهذه المجتمعات؛ فأصحاب هذا المفهوم لا يسألون: لماذا على القبائل والإثنيات والطوائف أن تبقى ثابتة بينما على النظام السياسي أن يتعصرن؟ وكيف يمكن لهذه المكوّنات أن تبقى ثابتة على الرغم من انتشار آليات السوق والتعليم الحديث ووسائل التواصل التشاركية والنزوح (أو الهجرة) من الريف أو البادية إلى المدينة للإقامة والعمل (وليس للغزو) والاندماج في بنية السلطة؟ ولماذا يبقى المكون «الثقافي» منطلقاً للتحليل فيما آليات التمييز والعزل والتهميش الاجتماعي والسياسي على النطاق المجتمعي العام هي التي تكون موضع الشكوى؟

أما نظرية البعد/القرب من مركز الصراع العربي - الإسرائيلي، فهي تقوم على مسلمة ضمنية: إن الأنظمة العربية المنهكة باحتمال الصراع المباشر مع العدو القومي تتمتع بفترة سماح مستمرة من شعوبها، التي تغلب إزمات هذا الصراع على حقوقها الأساسية في الحرية والكرامة والعمل والأجر. وفي تغليبها لأولوية الصراع مع العدو القومي، تجيز هذه

(٢٠) هذا ما ينحو إليه، على سبيل المثال، غسان سلامة، وكذلك سعد الدين إبراهيم وإن في حدود أضيق.

(٢١) نحيل هنا على سبيل التأثير إلى المدخل القائل باستحالة التغيير في البلدان المنهكة في الصراع العربي - الإسرائيلي كما في البلدان التي يعوزها «التجانس الثقافي»، كما تمّ التعبير عنها في عيّنة تحليلية عرضتها زينب ياغي في صحيفة السفير اللبنانية (ياغي، ٢٠١١).

(٢٢) يقدم إرنست غيلنر نقداً مفصلاً لفهم ابن خلدون (كما لفهم دوركهايم)، ومعه كل الخلدونيين، القائل بغياب اللحمة عن المجتمعات المدنية. ويقدم بديلاً لهذا الفهم باستخدامه مبدأ القومية الوطنية (Nationalism)، الذي تتجاوز مفاعيله اللحمة الخلدونية القبلية (Gellner, 1981).

الشعوب تشكل الأنظمة الاستبدادية – البترمونيلية حتى لو آل بها ذلك إلى التضحية بشرط المواطنة. وبكلمة، تعني هذه النظرية أن الأساس السياسي – الاجتماعي للمواطنة عليه أن ينتظر، بدون تملل ولا حراك، حل المسألة الوطنية أولاً. تعاني هذه النظرية نقطة ضعف مركزية؛ إذ هي تضع المواجهة القومية ضمن معادلة محددة: لا يمكن للمواجهة مع العدو القومي (والوطني) أن تتم إلا إذا كان الشعب مستبداً به ومحروماً من شروط المواطنة الأساسية. وبمعنى آخر، فإن هذا المدخل يفترض أن شعباً متمتعاً بحقوقه السياسية – الاجتماعية لا يمكنه أن يكون شعباً منافحاً عن حقوقه القومية والوطنية. وفي مطلق الأحوال، لم تدع الأنظمة العربية الأكثر قمعاً واستهتاراً بالحقوق الوطنية أكثر من ذلك قط، وهي تبرر مشروعيتها استبدالها واستمرارها معاً!

أما نقطة الضعف الثانية، فتتمثل في تجاهل هذا المدخل للفاعلية الخاصة للشرط الاجتماعي في تحديد شروط الانفجار ولحظته، فإذا تأيننا في الحكم، كما يفعل برتران بادي، «بعمق أكبر، فمن المناسب أن نلاحظ ظاهرة رئيسية: إن الثورات التي تنامت في مصر وتونس وليبيا، كما تلك الدائرة في البحرين واليمن، هي ثورات اجتماعية قبل كل شيء. وهي تسجل ثأر المجتمعات أكثر ممّا تؤشر على معارضة أصبحت غائبة أو هامشية» (Badie, 2011). لكن «ثأر المجتمعات» ينطوي على بعد آخر؛ إذ إن الانتفاضات المتلاحقة أدمجت، بإصرار ونفاذ نظر، الاجتماعي بالسياسي عبر التشديد الصريح على تلازم الحق بالعمل والعيش بالكرامة والحرية. وتأكيد الكرامة اكتسب، في ظل قوانين تشرّع «الحالة الاستثنائية»، أي حالة الطوارئ، أولوية واضحة في مطالب الجموع المحتشدة في الساحات والميادين. وإذا كان من السهل الربط بين الحق في المواطنة والحق في الكرامة، فذلك لأنّ قوانين الحالة «الاستثنائية» لم تبق على أية ضمانات لحقوق المواطنة، بينما أبقمت من قام بخرق هذه الأخيرة بمنأى عن المحاسبة<sup>(٢٣)</sup>. من هنا يصبح الحديث عن التحقير، بصفته أبرز أشكال المهانة، ممكناً. وكما يلاحظ دنيس سميث، فإنّ «التحقير (...) دفع إلى أدنى درجات الوجود، وهو بذلك شكل من أشكال المهانة. أما الوجوه الأخرى من المهانة، فهي الوقوع في أفخاخ السلطة وأحابيلها، وأن يصير أحدنا مستعبداً أو مهتماً أو متجاهلاً أو مقتولاً»<sup>(٢٤)</sup>.

ويمكننا أخيراً أن نرصد نقطة ضعف ثالثة يجهر بها هذا المنطق، وهي النقطة التي

(٢٣) يُلاحظ فتحي بن سلامة، في ما يتصل بتونس خلال عهد بن علي، «لا مبالغة في وصف نظام بن علي بأنه نظام حكم يتسبب بالعجز الكامل: إلغاء التونسيين سياسياً وتحويل الفاعلين على الساحة العامة دمي، وشرطة همجية ومتطورة تقنياً، ونهب جماعته الجشعة للأموال العامة على مرأى من الجميع، وإذلال المعارضين جسدياً ومعنوياً، وعنجهية وأكاذيب تتواصل يومياً، وبترافق ذلك مع الإطراءات من الديمقراطيات الغربية التي تدعى، كالعادة، أنها لا تعرف».

(٢٤) يلاحظ غليون أن رعايا الأنظمة الاستبدادية العربية «يُختزلون إلى وضعية من التهميش الإجرامي والاستبعاد الفعلي» (Smith, 2008: 371, and Ghalioun, 2004).

والجدير ذكره أن السوسولوجيا العربية انشغلت بـ «صورة الأنا وصورة الآخر»، وتناست أن المصدر الأساسي للعنف والمهانة هو في الداخل. وأن إحلال البدائل، مهما تكن مشروعيتها، ليست إلا هروباً من مواجهة آلة الاستغلال والتحقير والاستبدال المحلية (أو الوطنية). لكن المساهمة في كشف التعدي على الكرامة الإنسانية عربياً أتت من باب الأدب (عدوان، ٢٠٠٤).

تبرز في متن التفاوت بين ما يحسم تحليلياً وما تختاره فئات واسعة من شعوب الدول التي تتواجه مع العدو القومي والوطني فعلياً. فما اختارته هذه الفئات ألزم سلطات بلادها بأن تسلك معارج التغيير، وإن برتدد، في آليات الرقابة والضبط والتهميش السياسي، وبأن تفتح باباً نحو الإقرار بالحقوق السياسية وما تؤول إليه من حريات وضمانات. كما ألزمها بيت مطالب سياسية - إثنية من الدرجة الأولى، مثل تمكين فئات مهمشة قومياً بأن تحصل (مبدئياً) على حق المواطنة الكاملة<sup>(٢٥)</sup>. يعني ذلك أن قاعدة الخضوع التي قال بها فيبر لم تعد مطابقة لواقع الحال هنا. فكيف نفسر ذلك؟

يذكر فيبر أسباباً ثلاثة تدفع المواطن إلى الخضوع لحكامه: «سلطة الأمس الأبدية» أو الخطوة التاريخية (النظم الوراثية): «سلطة هبة الاستحقاق الشخصية الخارقة» أو كاريزما الحاكم؛ و«السيطرة بفضل الشرعية»، أو النظام والعدالة.

لنلاحظ بداية أن «في حالة السلطة الإكراهية، يمكن فقط للرقابة والإشراف الدائمين تأمين انصياع التابعين التام للأوامر؛ إذ إن التابعين سينصاعون فقط عندما يواجهون احتمال المعاقبة بسبب عدم الانصياع. أما في حالة السلطة القائمة على التعويض، فإن الخضوع يجب «شراؤه» من خلال عرض التعويض مقابل الانصياع» (Matheson, 1987: 200).

وهكذا، فإن خضوع الشعب لسلطة استبدادية تسلبه حقوقه يتم إما بسبب «سلطة القوة» وإما في مقابل «مزايا»<sup>(٢٦)</sup> يحصل عليها هذا الأخير من السلطة. ولكن عندما لا تعود «سلطة القوة» كافية للضبط، ولا المقابل المتوقع مغنياً لمن ينشده، تتخلخل قواعد الخضوع، وهذا ما يشكل حداً للمنطق المنتسب إلى فيبر. فكيف الأمر عندما تكون بنية الاستقبال في الكثير من المجتمعات العربية حاضرة لتلقف مفاعيل ما يدور منذ نهاية العام ٢٠١٠ في المدى العربي الأوسع؟

### ثالثاً: ما الذي ميّز هاتين الثورتين؟

إلى جانب عدم التوقع والمفاجأة، ثمة الانبهار بـ «الحدث» الذي استبد بالبعض فدفعه إلى التفتيش عن صفات تخرج عن مألوف التحليل «الجامد». وهكذا مال بعض العلميين الاجتماعيين، ومعهم عدد يصعب إحصاؤه من الصحفيين، إلى اعتبار ما حدث، أو ما زال متفاعلاً من انتفاضات، تعبيراً عضوياً عن اعتراض فئات من الشباب تواصلت على «الفيس بوك» (Facebook)، ولم يكن من باب نافل القول تأكيد الأمرين معاً: العنوية والشباب؛ ففي العنوية إبراء من المسؤولية العلمية ودعم للقول بعدم القدرة على التوقع. وفي التركيز على الشباب دون غيرهم إزاحة للنظر عن ضرورة قراءة «الحدث» في سياقه المجتمعي المتكامل.

(٢٥) هذا ما حصل للتو في سورية بالتحديد، بعد تكرار الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في منطقة درعا أولاً، ثم توسعت إلى مناطق أخرى، وكانت المطالب التي رفعتها سياسية - مواطنة بامتياز.

(٢٦) يُعطي فيبر مثالاً لهذه المزايا عندما يقبل الشعب الخضوع مقابل تعويض ما أو كي يتجنب عقوبة ما، وهو يقوم بذلك نتيجة «حساب عقلاني للفائدة» المتوقعة.

## ١ - ثورة عفوية أم ثورة من خارج الأطر؟

في توضيحه لمعنى الاختلاف بين العفوية والعقلانية عند فيبر، يلاحظ شارل - هنري كوين (85: 2001, Cuin)، أن إذا كان في الإمكان الحديث عن العقلنة والعقلانية، فذلك لأن الممارسات الاجتماعية (...) تصبح أكثر انعكاسية، وأكثر تنظيمياً، وأكثر فعالية. وبذلك يضعف ارتكازها إلى العفوية والصدفة، بينما يزيد اعتمادها على القواعد والتوقع. وهكذا، «فإن الممارسات هي [مع العقلانية] اتجاهات أكثر ممّا هي سلوكيات: فهي تتابع أهدافاً ذات دلالة بالنسبة إلى الأفراد، وتعمل على الوصول إليها باستخدام وسائل يتم اختيارها تبعاً لتكيفها مع هذه الأهداف. وباختصار، فإن النشاطات تصبح في الآن نفسه أكثر قصدية وأكثر عقلانية». أما عند دوركهايم، «فإن الفعل الاجتماعي هو مميز باعتباره يصدر في الوقت عينه عن «عفوية» (إذ إن أهداف الفعل، و«أفضلياتنا» أيضاً، تفرض نفسها علينا بشكل شبه انفعالي) وعن عقلانية موضوعية (فنحن محقون باحترام القواعد الأخلاقية)» (88: 2001, Cuin). هنا يزاوج دوركهايم بين ذاتية الفاعل (فيبر) وموضوعية الفعل. وبين هذين الحدين يقع «الحدث». وما يراه دوركهايم يمثّل، مفهوماً، مفتاحاً مهماً كي ندرك المعنى الذي علينا التقاطه في اللحظة التي أطلق عليها «الثورة العفوية» في المجال العربي.

لقد انصرف الكثير من العلميين الاجتماعيين العرب إلى إطلاق صفة العفوية على الانتفاضات المتكررة في الفضاء العربي، بدون التوقف ملياً عند معنى المفردة نفسها. فإذا كان من المسلّم به أن انتفاضة تونس بالأخص قد انطلقت من فعل يجمع بين شجاعة شخصية مميزة من جهة أولى، ومساوية الشرط الاجتماعي من جهة ثانية، وهو الفعل الذي تمثّل في اكتشاف محمد البوعزيزي لعبثية الحياة في وضع يُحرم فيه الإنسان من الكرامة والخبز معاً بحيث دُفع إلى إحراق نفسه، فالأصح اعتبارها شرارة توافرت لها شروط الانتشار في هشيم أعدّه يأس معمم. وعلى الرغم من الألم الحارق الذي ساد في تونس بعد هذا الفعل الياثس، فإن الشرارة لم تتوسع فوراً، بل استمرت محصورة في مدينة البوعزيزي القصية أكثر من أسبوع كامل قبل أن تفعل فعلها في المدى التونسي الأوسع. وبمعنى آخر، كانت «بيئة الاستقبال» تتحضر، ودائماً على قاعدة الحرمان من الكرامة والخبز. وفي ذلك تجسدت ملاقات الشرط الموضوعي.

ولكن العفوية استُدل عليها أيضاً من افتقاد القيادة، وهذا أمر أكدته وقائع عدة في حالة تونس. لكن الإحالة هنا تُرجع إلى نمط من القيادة الكلاسيكية في الثورات التاريخية الملهمه<sup>(٢٧)</sup>، في حين إن كثرة من العلميين الاجتماعيين، معرّزة بإجماع الصحافيين، أعادت

(٢٧) يلاحظ أن لينين، عندما اقتلعت الجماهير الجائعة في بتروغراد نيقولا الثاني في شباط/فبراير ١٩١٧، لم يكن يتوقّع حدوث الثورة خلال حياته (Montefiory, 2011).

وفي هذا المعنى يمكننا أن نفترض أن اللحظة «الانفعالية» الدوركهايمية تكون قد عبّرت عن «نضج» اللحظة الموضوعية «البنوية»، بدون احتساب مقدار الخسارة والربح؛ إذ إن الخسارة كانت هي كل ما بقي لهذه الجماهير في أية حال. هل يمكن لنا أن نعتمد القاعدة نفسها في حالتنا تونس ومصر على الأقل؟ وإذا صحّ ذلك، أليس ممكناً الاستنتاج أن الحساب هنا هو استنتاج عقلائي بامتياز؟

«فراة» الحدث إلى وسيلة تواصل هي «الفيديوك» تحديداً، فكيف يستقيم القول بالعنوية في حين إن العمل كان، كما يحسمون، في طور الإعداد بين شبكية متمكنة من الإنترنت وخباياها؟ يدفع القصور عن فهم تشكّل اللحظة «الثورية» وعن صيرورتها واقعاً ملموساً إلى ابتداء التفسير الذي يقع في مجال الانبهار والإبهار؛ فحيث لا يسعف التفسير العلمي، لا بأس في امتشاق حسام التكنولوجيا. وقد يجد هذا المسعى ما يكفيه من تأييد ثقافة التعويل على الغرائبي. فإذا كان تدبّرنا لأمرنا في الحياة الدنيا مرهوناً بقدرة خارقة وغير مرئية، فما المانع إذ أن تكون «الثورة» من صنع إلهام تكنولوجيا التواصل الإلكتروني؟

يبقى أن منشأ الالتباس في فهم العنوية يشير إلى التباس في فهم الانتفاضة نفسها؛ فهذه الأخيرة تشكّلت خارج الأطر الملاحظة والمدرسة في الحياة السياسية في مختلف البلدان العربية. إذ إن المعارضات الرسمية لم تكن عاكسة بدقة لما يحدث من اعتمال سياسي واجتماعي وثقافي - قيمي في المجتمعات العربية عموماً، وهي التي ترددت كثيراً بالالتحاق بالانتفاضة، لا بل إنها في حالة مصر تحديداً حاولت كبجها وضبطها. والقوى الجذرية، بمرجعياتها المختلفة، لم يكن متاحاً لها التعبير عمّا تراه وتعمل له في ظل طفيان معمم لحالة الطوارئ. وهكذا، انتقل «المجال العام» من الساحات والجامعات والنقابات والأحزاب والمنتديات إلى عالم التواصل المسمى العالم الافتراضي. وعالم التواصل هذا تمكّن، بالمراوغة والمواجهة معاً، من تحقيق تجاوز كامل أو جزئي لسيف الرقابة الرسمية المسلط. وبذلك مارس القمع السلطوي دوره كاملاً في مطارحه المعتادة، ولكنه عجز عن ذلك إلى حدّ كبير في الحيز الذي لم يكن بعد مؤهلاً لترويضه. وفي هذا الحيز بالتحديد، المربوط بوشائج متفاوتة القوة بما يحدث فعلياً في الحياة المعيشة، تمّ تعميم النقد والأفكار التغييرية والمطالب السياسية والقانونية والمعيشية التي انبثقت من نضالات عمالية وشعبية ميدانية<sup>(٢٨)</sup>. كما تمّ في رحابه التداول في أكثر الوسائل فعالية للتحرك كما للتواصل مع أفكار وتجارب أنتجت خبرات متعددة.

ومع ذلك، فإن لعالم التواصل هذا حدوداً لا يسهل تجاوزها؛ فهو عالم غير مفتوح، في ظل القمع والرقابة، على الممارسة السياسية المباشرة والحرّة. وهو من جهة ثانية محصور في من يتاح له الوصول إليه ويتقن التعامل معه. ويعني ذلك سوسيولوجياً أن ثمة شرائح اجتماعية تمتعت بسيولة التواصل المستجد نسبياً عبر الإنترنت، فيما انهمكت طبقات وشرائح أخرى في مسالك تمّ ارتيادها تاريخياً بدون انقطاع، على الرغم من تعرجها وتقطعها وضعف مردودها أحياناً. وفي حين كانت بعض القيادات تتشكّل في عوالم منفتحة وعابرة للمحلي والوطني، استمرت قيادات المسالك «التقليدية» في اندماجها في الجسم الاجتماعي المنبثقة منه، وهو جسم العمال والمستخدمين والعاطلين عن العمل والفلاحين، وبتجديد مطالبها ووسائل نضالها<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٨) يشرح عمرو الشويكي، كيف تدرج العمال وبموازاتهم حركة «كفاية»، في الحالة المصرية، في تطوير وسائل نضالية فعالة وتطويرها تبعاً لأهداف التحركات؛ إضرابات، مظاهرات، تجمعات، إلخ (الشويكي، ٢٠١١).

(٢٩) يلاحظ برتران بادي «أننا دخلنا بقساوة في العصر ما بعد اللينيني، حيث تبدو التحركات (التعبئة) فعالة عندما لا تملك تنظيمياً وقائداً وأيديولوجياً وبرنامجاً لتنشيطها» (Badie, 2011).

لم يكن ذلك كله في مدى الملاحظة المباشرة لمن أحال الأمر إلى العفوية ومفاعيلها، في حين إن انتشال الحدث من قيود اللحظة والقوالب التحليلية الجاهزة (العفوية، دينامية الشباب، «الفيسبوك»... إلخ) وإدراجه في السياق المجتمعي الأوسع يسمح، تحليلياً، بربطه بالديناميات الأعمق والأكثر فعالية على المديين المتوسط والبعيد.

كما إن سمة العفوية تضعف لأن للاعتراض تاريخاً كما للمطالب. ثم إن رموزاً متعددة (أفراداً وقوى اجتماعية مهنية وسياسية) انهمكت منذ عقود في طريق المطالبة بالتغيير، على الرغم من انسداد الأفق. أما غياب القيادة المسبقة المفترضة للانتفاضة، فهو ليس خاصية عربية وبالتالي لا يفسر عفويتها.

يبقى سؤال أخير: إذا كانت العفوية هي ما يميز بزوغ الانتفاضات، فكيف نفسر إذاً انتشارها على امتداد الأصقاع العربية؟

## ٢ - ثورة شباب أم ثورة كتلة مرگبة؟

يسمُ خطاب «المفاجأة» الانفجار الشعبي المتمدد عربياً بسمة محددة: فالانفجار هذا هو «ثورة الشباب»، أما التدليل على ذلك فيقع في تعقب صفات لا تحضر إلا لدى هذه الشريحة؛ فالشباب هم من استخدم «الفيسبوك» وحولوه إلى أداة فعالة في الإخبار والتعبئة، وهم الذين حضروا بكثافة في الميادين فغمروها بديناميتهم وشعاراتهم، وهم الذين واجهوا العنف المنظم، ومنهم سقط الشهداء بالمئات والمصابين بالآلاف، وهم الذين تمكنوا بصلا بتهم وتصميمهم من «إسقاط النظام».

ليس ثمة من يشكك في صلاحية الدلائل هذه، كما نفترض. وليس ثمة من يضع موضع المسألة دور الشباب في صنع الانتفاضة الحالية، كما نقدر. لكن السؤال يثور حين نحاول أن نرى كيف يمكن لشريحة اجتماعية - عمرية محددة، مهما تكن أهميتها النسبية، أن تختصر فعالية المجتمع بكامله، وأن تتحول، دون غيرها من الطبقات والشرائح الاجتماعية، إلى فاعل استثنائي؟

لنبدأ بتوضيح الأهمية النسبية لشريحة الشباب في الحالتين اللتين تعنياننا في هذه المحاولة، أي تونس ومصر، كي نتمكن من ثم رؤية الدينامية المجتمعية بكلّيتها. فتبعاً للجدول التالي، يمكن تقدير الأهمية النسبية لفئات العمر الشابة من ١٥ إلى ٢٩ سنة في كل من البلدين بالنسبة إلى مجموع السكان فيهما خلال العقد المنصرم.

تتقارب نسب الأعمار الشابة من مجموع عدد السكان في البلدين إلى حدّ التشابه أحياناً، على الرغم من تفاوت الأعداد الإجمالية للسكان بينهما. ولكن التدقيق في المعطيات يبرز وجهاً آخر ينم عن الاختلاف البين بديلاً من التشابه؛ فبالاستناد إلى مصدر المعطيات عينه، تطورت نسبة من هم في فئة العمر ثلاثين سنة وما دون بالنسبة إلى مجموع عدد السكان في مصر من ٦٥ بالمئة عام ٢٠٠٠ إلى ٦١، ٦١ بالمئة عام ٢٠١٠. أما في تونس، فالنسبة نفسها تدنت من ٣٣، ٥٩ بالمئة إلى ٦٠، ٥٠ بالمئة في الفترة عينها.

## توزيع فئات الأعمار بين ١٥ و ٢٩ سنة بالنسبة إلى مجموع السكان في كل من تونس ومصر (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

العمر	عدد السكان (بالملايين)	مجموع الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة (بالملايين)	النسبة المئوية للفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة إلى مجموع عدد السكان
مصر	٢٠٠٠	٧٠, ١٧٤	٢٨, ٢
٢٠٠٥	٧٧, ١٥٤	٢٣, ٣٥٦	٣٠, ٣
تونس	٢٠١٠	٨٤, ٤٧٤	٢٩, ٢
٢٠٠٠	٩, ٤٥٢	٢, ٧٥٨	٢٩, ٢
٢٠٠٥	٩, ٨٧٨	٢, ٩٧٣	٣٠, ١
٢٠١٠	١٠, ٣٧٤	٣, ٠٠٢	٢٨, ٩

المصدر: تمّ احتساب هذا الجدول بالاستناد إلى: (United Nations, 2008).

إن ما تعنيه هذه المعطيات يفيد بأن مصر بلد فتي عموماً، في حين إن تونس بلد تتعزز فيه عملية الانتقال الديمغرافي بحيث تتراجع معدلات الخصوبة بوضوح، قياساً بمصر. وفي مطلق الأحوال، عندما تمثل الشريحة العمرية الأقل ارتباطاً بثقل الإكراه البنيوي - الالتحاق بالدراسة والبطالة والعمل الهامشي<sup>(٣٠)</sup> بالأخص - والباحثة بصعوبة عن موقع لها في العمل والحياة العامة، ما يعادل ثلث مجموع السكان تقريباً في كلا البلدين، فذلك يعني قابلية خاصة لديها لاستقبال الأفكار التغييرية مبدئياً. ولكن القابلية هذه لا تقع أساساً، كما نفترض، في مجال المعطى العمري بقدر ما تقع في تقاطع الشرط الاجتماعي - السياسي من جهة والبنية الذهنية المحركة من جهة ثانية. ما عدا ذلك، كيف نفسر المسألة التالية: ثمة مجتمعات عديدة تتميز بالخصائص السكانية عينها (بعض المجتمعات الأفريقية والجنوب الآسيوية مثلاً) ولا ينهض الشباب فيها بهذا الدور الذي رأيناه مجسداً في مصر وتونس؟

يضعنا تأكيد بنية الاستقبال الذهنية هذه أمام ضرورة إعادة قراءة دور الشباب، انطلاقاً من المعايير التالية:

- إن هذه الشريحة تمكنت من ربط المطالب السياسية بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية؛ ففي حين كان رهان نظام مبارك في مصر يقوم دائماً على عزل الفئات والطبقات «الخطرة» بعضها عن البعض الآخر، سقط هذا العزل اعتباراً من عام، عندما أضرب ألف عامل نسيج في المحلة الكبرى، ثم أضربوا مرتين آخرين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

(٣٠) يلاحظ هرناندو دو سوتو أن «الاقتصاد المصري السفلي (غير المنظم)» كان أكبر مشغّل؛ إذ إن القطاع الخاص الشرعي شغّل ٦, ٨ ملايين شخص، والقطاع العام استخدم ٥, ٩ ملايين، بينما عمل ٩, ٦ ملايين من المصريين في القطاع غير الشرعي» (De Soto, 2011). في حين إن الكثير من الشباب التونسي الحائزين مؤهلات جامعية، ولا يتمكّنون من الحصول على أعمال مناسبة، يبادرون إلى إقامة أعمال صغيرة في القطاع الهامشي تبيهم على عاتق عائلاتهم جزئياً (Los Angeles Times, 2010)، بالاستناد إلى تقرير لمؤسسة كارنيغي بشأن تونس.

– النجاح الجزئي لهذا التحرك العمالي أشعل قطاعات أخرى، فبدأ تكوين نقابات مستقلة، أي من خارج الإطار السلطوي، وإن بقيت قطاعية وفي إطار محلي. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى إن نقابة مستخدمي الضرائب (ألف منتسب) نشأت من هذا الرحم.

– الأمر الأكثر استحواداً للاهتمام على هذا المستوى هو أن حركة شباب السادس من نيسان/أبريل انطلقت تحديداً في سياق نشاط تضامني مع تحرك عمال المحلة الكبرى في عام ٢٠٠٨<sup>(٢١)</sup>. وهذه الحركة كانت من أبرز الداعين إلى انتفاضة كانون الثاني/يناير، بالإضافة إلى حركة خالد سعيد التي جمعت عشية هذا التحرك الكبير ألف عضو على «الفيسبوك»<sup>(٢٢)</sup>.

– في تونس، ثمة خاصية ديمغرافية – اجتماعية كان لها دور حاسم في تحريك الثورة: البطالة بين الشباب من حاملي المؤهلات الجامعية. هنا اندمج الغضب في نظام التوقعات العالي لدى الخريجين في عجز النظام والرأسمالية المنضبطة ضمن قيود الشراكة مع الجماعة الأوروبية كي يولد شرارة تفجيرية عالية. فالرأسمالية التونسية تعمل أساساً على قاعدة الشراكة مع هذه الجماعة، وهي حولت استراتيجيتها الاقتصادية بما يتناسب وهذه الشراكة. وهكذا، اعتمدت هذه الاستراتيجية على قطاعين رئيسيين متميزين بكثافة العمالة البسيطة، وهما قطاع النسيج والخياطة من جهة، وقطاع السياحة من جهة أخرى؛ وهو ما أضعف قدرتهما الاستيعابية من قوة العمل المتوسطة والعالية التأهيل. وقد بلغت نسبة البطالة الإجمالية ١٤ بالمئة، بينما ارتفعت إلى ٣٠ بالمئة بالنسبة إلى الفئة العمرية بين ١٥ و٢٩ سنة. وفي هذه الفئة الأخيرة، ارتفع معدل طالبي العمل من ذوي المؤهلات العالية من ٢٠ بالمئة من مجموع طالبي العمل عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥ بالمئة عام ٢٠٠٩ (Los Angeles Times, 2010).

– كل ذلك لا يمكن فهمه إلا انطلاقاً من ظرف مخصص؛ فقد تغيرت الثقافة المرجعية السياسية لشرائح من الشباب نشطة وملتزمة بتغيير النظام السياسي بالدرجة الأولى. وهو تغير ساهمت فيه عولة الاتصالات والشبكة العنكبوتية وبعض منظمات المجتمع المدني. كما إنه أتى، بالأخص، في سياق التفتل من احتكار الإعلام الموجّه، سواء كان رسمياً أو خاصاً. هذا هو الدور الذي وفرته الإنترنت عموماً؛ إذ لم يعد للهيمنة الأيديولوجية للقوى المسيطرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأيديولوجياً الفعالية نفسها في هذه الحالة. ويمكن الافتراض، بالاستناد إلى ما تقدم، أن الشرائح الشبابية الأكثر «تعولماً» شكّلت محركاً مميزاً للثورة الشعبية، بدون أن تكون مع ذلك رافعه الأساسية.

(٢١) وهذا ما يساعد على وضع ما لاحظه عمرو الشوبكي في سياق، وبالتالي التحفظ على المنحى التعميمي الذي ينطوي عليه، عندما يقرر بقوله: «هناك حرص شديد من قبل قوى الاحتجاج الاجتماعي الجديد في مصر على الاستقلال الكامل عن النشاط السياسي والحزبي»... وبالأخص «أن هذا الفصل المبالغ فيه بين الاجتماعي والسياسي هو نتاج الواقع السياسي المعيش، الذي اعتبرت فيه الحكومة المصرية أي تواصل بين النشطاء السياسيين والمحتجين لأسباب اجتماعية خطأ أحمر لا يجب تجاوزه» (الشوبكي، ٢٠١١: ١١٣).

(٢٢) معطيات مستقاة من البرنامج المعنون: (Les Champs du possible)، بتاريخ ٢١/١/٢٠١١ والذي يذاع على France Culture، وقد شاركت فيه مجموعة من الأكاديميين والصحافيين المصريين هم: دينا حشمت، ملاك رشدي، توفيق الحكيم مندوس، بالإضافة إلى آسيا بوطالب.

## رابعاً: هل الثورتان في مصر وتونس هما ثورتا «الطبقة المتوسطة»؟

يفلق مصطلح «الطبقة الوسطى» دائرة العدة المفهومية التي استخدمتها المقاربات والمداخل التي تحولت، بعد أن فاجأتها بالانتفاضات، إلى تقديم «الاستقرار» مجدداً على ما عداه من إمكانات تغيير ثورية للوضع القائم سياسياً واقتصادياً. وهكذا، استُدعيت «الطبقة المتوسطة»، مفهوماً، كي «تطمئن» النخب وتعيد ضبط التماسك الاجتماعي – الأيديولوجي من جهة، فيما هي مرشحة، من جهة ثانية، لأن تقود الانتقال إلى التحديث والديمقراطية باعتبارها رافعة لهما، تبعاً لخطاب سبق أن عرضنا له. ولم يكن من الصعب على الخطاب هذا أن يباشر مهمته؛ فالطريق معبّد، وما عليه إلا توسيع دائرة التلقي (البدوي والمقدسي، ٢٠١١: ٨٥ – ١٠٠).

لا يكلف الخطاب حول «الطبقة الوسطى» نفسه عناء تفحص الدلالة التي تنطوي عليها هذه المفردة، ومدى مطابقتها واقع الحال الطبقي. ولنبدأ أولاً بطرح السؤال «التقليدي» الخاص بهذا المكون الاجتماعي، أي «الطبقة الوسطى»: هل يمكن الحديث عن «طبقة متوسطة واحدة ومتجانسة»؟

في واحدة من أفضل الدراسات المخصصة لتفحص التركيب الطبقي في مصر ومساراته المحتملة، يلاحظ محررها: «بيدي البعض (...) جسارة – في غير محلها – في تناولها [«الطبقة الوسطى»] بوصفها كتلة واحدة، أو بالنظر إلى بعض جماعاتها كما لو كانت هي ذاتها كل المواقع الوسطى» (عبد المعطي، ٢٠٠٢: ٢٩٦). والجسارة تنشأ عادة عندما تُمحي الحدود بين المعرفة العلمية والمعرفة الشائعة. والمعرفة العلمية تنبؤنا بأن هذه «الطبقة» موزعة على مواقع متعددة (في علاقات الإنتاج، في حجم الملكية، في طبيعة رأس المال المستحوذ – من رأس المال المادي إلى رأس المال الرمزي، مروراً برأس المال الثقافي – في الموقع من القرار كما في طبيعة المهنة ومصادر الدخل وحجمه). والنتيجة التي تترتب على ما تقدم تتمثل في طابع التشطّي الذي يميّز تركيب هذه «الطبقة» وبالتالي يحدد مواقفها، يبقى أن الميل العام الأيديولوجي لديها، أو بالأصح لدى الشرائح الأكثر «استقراراً» منها، يميل إلى المحافظة. وفي هذا يمكننا أن نستقرئ كيف أن «الطبقة الوسطى» التونسية، المندمجة في النظام السياسي – الاقتصادي والاجتماعي – القيمي الذي رعاه بن علي، مالت إلى سحب تأييدها لرمز هذا النظام مع توسع دائرة الاحتجاج الذي تحول إلى انتفاضة شعبية<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٣) يلاحظ تقرير حول «الطبقة الوسطى» التونسية، نشر في ٢٠١٠/٥/١٧، ما يلي: «إنّ المجتمع التونسي يتميز ببنية اجتماعية متجانسة مطبوعة بوجود طبقة وسطى مندمجة بقوة، وبعيداً ذلك عامل تعزيز للسلم وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي». ولكن التقرير نفسه يلاحظ كم أن هذا الاستقرار هشّ، فهو يضيف: «إنّ استدامة الأسر موزعة على قروض السكن، والسيارة، والتعليم الجامعي، والاستهلاك الجاري... وهذا ما يمثّل الوجه الآخر لميدالية الرخاء الاجتماعي... وهكذا، فإنّ عدد الأسر الرازحة تحت الدين انتقل [مجموع أفرادها] من ٥٠٠,٠٠٠ شخص في العام ٢٠٠٣ إلى ٨٠٠,٠٠٠ شخص في العام ٢٠٠٨» (L'Expert Journal, 2010).

أما في مصر، فإن تنوع مصادر «الطبقة الوسطى» ومواقعها وتداخلها بغيرها من الشرائح والطبقات الاجتماعية هو من السعة والتعدد بحيث يصبح مجرد الحديث عن «طبقة وسطى» إشكالياً. وأبرز ملامح هذه الوضع الإشكالي يتمثل في عملية تجديد الكتل التي تكوّن هذه «الطبقة» وتنبئ بتراجع متزايد لفتئاتها التقليدية (الزراعية، الحرفية، التجارية... إلخ) لصالح الفئات التي تتوكل إماماً على رأس مالها العلمي كي تحسّن موقعها الاجتماعي - المهني وإماماً على الهجرة الإقليمية كي تزيد مواردها المادية والرمزية. «وفي كلتا الحالتين يتضح أثر التحول نحو الرأسمالية جلياً، حيث تصعد الفئات المتوافقة مع آلياتها، كالفئات المهنية والإدارية، في حين تهبط وتنحدر - بدون أن تتلاشى تماماً - الفئات غير المتوافقة نتيجة لتقليديتها وعدم تمكنها من أدوات التعامل مع هذا النظام الغالب» (عبد المعطي، ٢٠٠٢: ٣٠٨). وفي مطلق الأحوال، فإن الشرائح المرتبط موقعها، كما دخلها، بالأجر، هي التي تتنامى بالأخص. أما «البرجوازية الصغيرة الحديثة»، المتشكلة أساساً من ممتهني المهن الحرة، فمن أبرز خصائصها «في الوقت الراهن اعتمادها على تفاعلاتها الداخلية في إعادة إنتاج أوضاعها وانغلاقها النسبي على ذاتها طبقياً، وهي تفاعلات تزداد بمرور الوقت وفعل السياسات الاقتصادية ذات النزعة الرأسمالية، حيث أدت تلك السياسات إلى انحسار آليات الحراك الطبقي الصاعد، وصعبت إمكاناتها أمام الشرائح العمالية والفقراء في الريف والحضر، التي شكلت في ظل عقود سابقة الرافد الرئيسي للفئات والشرائح الوسطى» (عبد المعطي، ٢٠٠٢: ٣٢٢ - ٣٢٣) (٣٤).

وما تجدر ملاحظته في هذا السياق أن المرتبة الأحدث تكويناً من «الطبقة الوسطى»، والتمايزة آليات تكوينها وإعدادها من «البرجوازية الصغيرة الحديثة»، تشكل «الطليلة من بين كافة هذه الفئات والشرائح بحكم نوعية أعمالها وقيمها ورؤاها وتصوراتها وكثافة علاقاتها بالعالم وتطوراته على كافة الأصعدة»، حيث «فرضت العولمة مهارات وخبرات معرفية وتكنولوجية وتسويقية وإعلامية» (عبد المعطي، ٢٠٠٢: ٣٢٥). هذه المرتبة التي تميّزت، بفعل مهاراتها وانفتاحها على قيم التغيير الاجتماعية - السياسية والمشاركة الديمقراطية والتواصل مع العالم الأوسع، بدور تعبوي وإعلامي مميز في «ثورة ٢٥ يناير»، في حين كانت الشرائح المهنية الأكثر استقراراً، أي تلك المتشكلة من القسم الأكبر من المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة، هي الأكثر ارتباطاً، في الآن نفسه، بآليات إعادة إنتاج النظام القائم تقبع في خيارات محافظة سياسياً وقيماً (٣٥).

(٣٤) يشير عبد المعطي (ص ٣٢٤) إلى أن مجموع عدد المنتسبين إلى نقابات هذه المهن الحرة الحديثة وصل في العام ١٩٩٦ إلى ٢,٢٩٩,٦٣١ عضواً.

(٣٥) يورد عبد المعطي الملاحظة المعبرة التالية: «وما ذكر بشأن نقابة المهندسين، بالإمكان معاينته بدرجات مختلفة في عديد النقابات المهنية الأخرى، حيث ارتبطت تزايد معدلات المشاركة المهنية - سواء على مستوى الترشيح أو التصويت - بسيطرة التيار الإسلامي بأغلبية المقاعد في مجالس النقابات المهنية. فوفقاً لبيانات ١٩٩٢، حظي التيار الإسلامي بأغلبية المقاعد في مجالس نقابات الأطباء (٢٠ من ٢٥ عضواً)، والمهندسين (٤٥ من ٦١ عضواً)، والصيادلة (١٧ من ٢٥ عضواً) والمحامين (١٨ من ٢٥ عضواً)» (عبد المعطي، ٢٠٠٢: ٣٥١).

إذاً، تقع شرائح «الطبقة الوسطى» الأكثر استقراراً في خانة المحافظة، وهذا واقع تتقاسمه مصر وتونس، في حين إن الخيارات التي حملتها انتفاضتا هذين البلدين خرجت على مألوف هذه الشرائح المحافظة إلى حدّ بارز وصريح. وبالاستناد إلى تاريخ هذه الفئات الأخيرة السياسي وميلها إلى الاندماج بالنظام القائم، يتعزز لديها، كما يمكن الافتراض، الحذر الدائم من أي وضع يرتفع فيه منسوب التغيير المطلوب والمحقق. فكيف إذاً لـ «طبقة وسطى» هذه حال أكثر شرائحها استقراراً اجتماعياً وأيديولوجياً أن تكون حاضنة لـ «ثورة» تتوسل خيارات شرّعت الأبواب على احتمالات تغيير ديمقراطية في بنية النظام عبر مشاركة شعبية عزّ نظيرها؟

وهكذا، يمكن افتراض أن الشباب من أصول طبقية وسطى، الذين بادروا مع غيرهم من الفئات الشبابية إلى الانتفاض ضد النظام السياسي في كل من تونس ومصر، لا يمكن أن يصدروا عن هذا المناخ الاجتماعي – الأيديولوجي الذي تجسده الشرائح التي «تنكفئ» على نفسها وعلى «توازنها» السياسي والاجتماعي – القيمي. فهم حملوا أفكاراً وشعارات ومطالب تضع مجمل هذا الإرث موضع التحدي والمساءلة. والاستمرار في تجاهل هذه التمايزات هو الذي يسمح بالأ يري النظر العلمي المستكين طبيعة الاختلاف بنيوياً وثقافياً ضمن المعطى الاجتماعي المفترض أنه واحد ومتجانس.



حاولنا في كل ما تقدم أن نبين حدود البراديفم الشائع في العلوم الاجتماعية (وبالأخص منها العلوم السياسية)، الذي يري مركز الفعل والتغيير على المستوى السياسي في أعلى الهرم: السلطة السياسية، بتعدد مسمياتها، ومعها النخب، وإن كان لا يحذف من مدى النظر «الطبقة المتوسطة». كما حاولنا أن نظهر في المقابل كيف أن الاكتفاء بهذه الحدود يقصي من التحليل والفهم ديناميات مجتمعية أساسية، قادرة، في شروط معيّنة، على ابتداع وسائل ضغط (لا بل وسائل ثورية بامتياز)، وعلى اجتراف آليات وفرض تعديلات على توازن القوى الطبقية والسلطوية حتى في غياب أدوات مؤطرة ومنظمة، وحتى مع ضعف الوضوح في طبيعة المطالب ومداهها. وهذا ما يلزمنا، بصفتنا علميين اجتماعيين، على أن نعمل النظر بأدواتنا ومناهجنا، وبأن نعيد إلى المقاربة، التي ترى الواقع المجتمعي في مستوياته المتعددة وفي كليته، رونقها وفعاليتها. عند ذلك يمكن للنظر العلمي الاجتماعي أن يري الآتي، وربما أن يساهم في صنعه □

## المراجع

- البدوي، إبراهيم وسمير المقدسي (٢٠١١). «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي». **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٤، شباط/فبراير.
- «رزمة تقديرات مالية من الملك إلى السعوديين». (٢٠١١). **النهار**: ٣/١٩.

زايد، أحمد (٢٠٠٥). «النخب السياسية والاجتماعية: مدخل نظري مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري.» في: أحمد زايد وعروس الزبير. **النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الزين، جهاد (٢٠١١). «الموجة المفاجئة من الإحباط النخبوي في القاهرة ٥». **النهار**: ٣/٢٤.  
الزين، جهاد (٢٠١١). «مصر: دلالات السقوط السياسي لنموذج «رجل الأعمال»». **النهار**: ٢/٤.

سلامة، غسان (٢٠١١). «نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع.» **النهار**: ٣/٢٧.  
الشوبكي، عمرو (٢٠١١). «الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)». **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٣٨٤، شباط/فبراير.

عبد المعطي، عبد الباسط (محزّر) (٢٠٠٢). **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر: اتجاهات التغيير والتفاعلات، ١٩٧٥ - ٢٠٢٠**. القاهرة: ميريت للنشر.  
عدوان، ممدوح (٢٠٠٤). **حيونة الإنسان**. ط ٢. بيروت؛ دمشق: دار قدمس.

قبانجي، جاك أ. (٢٠٠٥). «كيف نقرأ النتاج البحثي السوسيولوجي.» تعقيب ماهر تريمش.  
**إضافات**: كتاب الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

قبانجي، يعقوب (٢٠٠٥). «الفساد: العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم.» ورقة قُدِّمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ياغي، زينب (٢٠١١). «ماذا يقول الباحثون في علم الاجتماع عن إمكانيات التغيير في لبنان؟» **السفير**: ٢/٢٨.

Awad, Ibrahim (1997). «The External Relations of the Arab Human Rights Movement.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 19, no. 1.

Badie, Bertrand (2011). «La Revanche des sociétés arabes.» *Le Monde*: 24/1.

Bauchard, Denis (2011). «Quelles Leçons peut-on tirer de la crise tunisienne?.» *Le Monde*: 31/1.

Clark, Janine A. (2004). *Islam, Charity, and Activism: Middle-class Networks and Social Welfare in Egypt, Jordan and Yemen*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

«La Classe moyenne en Tunisie et la consommation.» (2010). *L'Expert Journal*: 17/5/2010, < [http://www.lexpertjournal.com/dossiers/dossier\\_4176\\_classe + moyenne + tunisie + consommation.html](http://www.lexpertjournal.com/dossiers/dossier_4176_classe+ moyenne+ tunisie+ consommation.html) > .

Cuin, Charles-Henry (2001). «Emotions et Rationalité dans la sociologie classique: Les Cas de Weber et Durkheim.» *Revue Européennes des Sciences Sociales*: vol. 39, no. 120.

Davis, Eric (1984). «Ideology, Social Class and Islamic Radicalism in Modern Egypt.» in: Said Amir Argomand (ed.). *From Nationalism to Revolutionary Islam*. Forward by Ernest Gellner. London: McMillan.

De Soto, Hernando (2011). «Egypt's Economic Apartheid.» *Wall Street Journal*: 17/2.

- Gellner, Ernest (1981). *Muslim Society*. Cambridge, UK: University of Cambridge Press.
- Ghalioun, Burhan (2004). «The Persistence of Arab Authoritarianism.» *Journal of Democracy*: vol. 15, no. 4.
- Göle, Nilüfer (1997). «Secularism and Islamism in Turkey: The Making of Elites and Counter-Elites.» *Middle East Journal*: vol. 51, no. 1.
- Ismael, Tareq Y. and Jacqueline S. Ismael (1997). «Civil Society in the Arab World: Historical Traces, Contemporary Vestiges.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 19, Winter.
- Kepel, Gilles and Anthony F. Roberts (2000). *Jihad: The Trail of Political Islam*. London: I. B. Tauris.
- Matheson, Craig (1987). «Weber and the Classification of Forms of Legitimacy.» *British Journal of Sociology*: vol. 38, no. 2, June.
- Montefiory, Simon Sebag (2011). «Every Revolution is Revolutionary in its Own Way.» *New York Times*: 26 March.
- Moore, Pete W. and Bassel F. Salloukh (2007). «Struggles under Authoritarianism: Regimes, States, and Professional Associations in the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 1, February.
- El-Naggar, Mona (2011). «The Legacy of 18 Days in Tahrir Square.» *New York Times*: 19/2.
- Perthes, Volker (ed.) (2004). *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change*. Boulder, CO; London: Lynne Rienner Publisher.
- Redissi, Hamadi (2004). *L'islamique*. Paris: Seuil.
- «Revisiting Weber and Islam.» (2010) *British Journal of Sociology*: vol. 61, (Special Issue).
- Schlumberger, Oliver (2004). «Patrimonial Capitalism Economic Reform and Economic Order in the Arab World.» (Ph. D. Thesis, Eberhard-Karls Universität Tübingen).
- Smith, Dennis (2008). «Globalization, Degradation and the Dynamics of Humiliation.» *Current Sociology*: no. 56.
- «Snapshots of Islamic Modernities.» (2000). *Daidalus*: vol. 129, no. 1, Winter.
- Tessler, Mark (2002). «Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations toward Democracy in Four Arab Countries.» *Comparative Politics*: vol. 34, no. 3.
- «Tunisia: Dependence on Europe Fuels Unemployment Crisis and Protests.» (2010). *Los Angeles Times*: 27 December.
- Turner, Bryan S. (2003). «Class, Generation and Islamism: Towards a Global Sociology of Political Islam.» *British Journal of Sociology*: vol. 54, no. 1, Marsh.
- Turner, Bryan S. (1974). «Islam, Capitalism and the Weber Theses.» *British Journal of Sociology*: vol. 25, no. 2.
- United Nations (2008). «World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database.» < <http://esa.un.org/unpp> > .
- UNDP (2006). *The Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World*. New York: UNDP, Regional Bureau for Arab States.
- Weber, Max (1989). *L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme*. Paris: Pocket (Agora)
- «Why Didn't the U.S. Foresee the Arab Revolts?.» (2011) *New York Times*: 24/2.